

بسم الله الرحمن الرحيم

التنغيم الصوتي وأثره في إجراء التأويل النحوي

(الحذف النحوي الجائز أنموذجاً)

د/عبدالله محمد زين بن شهاب

أستاذ النحو والصرف المشارك - قسم اللغة العربية - كلية التربية بسينون - جامعة حضرموت

فكرة البحث:

تقوم فكرة هذا البحث على إيجاد آلية نحوية - تركيبية، يحل فيها التنغيم الصوتي بإحدى نعماته الثلاث (الصاعدة - الهابطة - المستوية) محل العنصر المحذوف نحويًا بوصف الحذف مظهرًا بارزًا من مظاهر التأويل النحوي^١، ومعروف أن الحذف النحوي لا بد أن يستند عليه دليل، إذ قُسم هذا الدليل على قسمين: دليل صناعي ودليل غير صناعي، فالدليل الصناعي يختص به النحويون لأنه يقوم على جهة الصناعة النحوية، أما الدليل غير الصناعي فهو ما دل عليه السياق التركيبي الحالي أو المقالي^٢. إن الأصل في الحذف هو إسقاط عنصر من عناصر التركيب^٣، لكن هذا الإسقاط قد يتبعه إحلال عنصر معين محل العنصر المحذوف وقد لا يتبعه إحلال، فالإسقاط الذي يتبعه إحلال هو ما يحصل في الظواهر النحوية كالنيابة والتعويض والاستغناء والتضمين^٤، والإسقاط الذي لا يتبعه إحلال عنصر محل العنصر المحذوف هو ما نحن بصدده في هذا البحث، فالذي يحذف في السياقات التركيبية التي سنعالجها عناصرٌ نحوية حذُفها جائزٌ، والعنصر المحذوف من هذا السياق التركيبي لا يتبعه إحلال عنصر نحوي (تركيبية) وإنما يحل محل هذا العنصر نغمة صوتية تؤدي ما يؤديه العنصر المحذوف وزيادة. - وهذا ما سنسلط الضوء عليه في مسارات البحث -

^١ ينظر: أصول النحو العربي: ١٩١.

^٢ ينظر: مغني اللبيب: ٦٠٣/٢ - ٦٠٨.

^٣ ينظر: ظاهرة النيابة في العربية: ١٢٢.

^٤ ينظر: المصدر السابق: ١٢٦ - ١٢٧.

لأجل ذلك جاء هذا البحث مسلطاً الضوء على بعض المسائل النحوية التركيبية وبخاصة الأساليب النحوية التي لها طابع صوتي تنغمي، محاولاً الدخول في هذه الأساليب كأسلوب الشرط في مستوى من مستوياته التركيبية الدلالية، والنداء والاستفهام، والتحذير والإغراء، محاولاً ربط هذه الأساليب بالتنعيم الصوتي من خلال الأداء النطقي الذي يلف التركيب المنطوق كله، رابطاً هذا الأداء بالتخفف من إجراء العملية التأويلية التي تجسد في تقدير العامل النحوي أو تقدير بعض العناصر النحوية التي يقررها النحويون في تلك الأساليب. فالتنعيم في هذا البحث ليس من مهماته التفريق بين الأساليب النحوية أو التفريق بين الجمل النحوية، وليس من مهماته التطرق لأنواع التنعيم ومراتبه ووظائفه فكل ذلك قد قُتِلَ بحثاً ودراسةً، بل همه أولاً وأخيراً جعل التنعيم أداةً من أدوات الاستغناء عن التأويل النحوي في حدود تركيبية محددة على وفق منهج وصفي تحليلي، فالذي نريد قوله في هذا البحث إن التعويل على التنعيم يحد من اللجوء إلى التأويل النحوي، وإن كان ذلك يتم في حدود ضيقة. هذه هي الفكرة التي يقوم عليها هذا البحث.

مصطلحات لا بد من معرفتها:

قبل البدء في مسارات البحث ومتعلقاته يلزمنا الولوج لبعض المصطلحات التي يبني البحث عليها، التي من أبرزها ما يأتي:

١ - التنعيم الصوتي:

يعد التنعيم الصوتي قمة الظواهر الصوتية التي تلف المنطوق كله^٥، وهو في الاصطلاح ((موسيقى الكلام، فالكلام عند إلقائه تكسوه ألوان موسيقية لا تختلف عن الموسيقى إلا في درجات التواءم والتوافق بين النغمات الداخلية التي تصنع كلا متناغم الوحدات والجنبات))^٦ ويتحدد إطار التنعيم وتدرج نغماته في نهايات الجمل بالفواصل الصوتية، ونعني بها الوقفات والسكتات والاستراحات، فهما (التنعيم والفواصل) متلازمان، وهما الأمارات الأساسية

^٥ ينظر: علم الأصوات: ٥٣١، وينظر: الصوت اللغوي في القرآن: ١٦٥ - ١٦٦.

^٦ علم الأصوات: ٥٣٣، وينظر: علم وظائف الأصوات اللغوية: ١٢٠ - ١٢١.

التي يستدل بها على أنماط التراكيب وكيفية تكوينها، وبهما أيضا يمكن تصنيف هذه التراكيب إلى أجناسها النحوية، وتحليلها تحليلا لغويا سليما.^٧

٢ - درجات التنغيم الصوتي:

نغمات الكلام دائما في تغير من أداء إلى آخر ومن موقف إلى آخر، فيتنوع مداها الصوتي من حيث الارتفاع والانخفاض، فعندما ترتفع درجة التنغيم الموسيقي نحصل على نغمة صاعدة؛ لصعودها في نهايتها، وقد تكون نغمة متصاعدة لتصعدها تدريجيا حتى تصل إلى النغمة الصاعدة، وعندما تنخفض هذه الدرجة نحصل على نغمة هابطة أو منحدرة لهبوطها في نهايتها، أما إذا لزمنا هذه الدرجة مستوى واحدا فنحصل في هذه الحالة على نغمة مستوية^٨، وتدرك هذه الدرجات الصوتية الموسيقية من خلال السياق الدلالي للنص اللغوي، ففي الآية القرآنية نستشف هذه التنغيمات من تفسير الآية القرآنية^٩، وفي البيت الشعري من السياق العام للبيت، مع ما يصاحب ذلك كله من قرائن حالية أو مقالية تساعد على معرفة طبيعة النغمة الصوتية، وهكذا في كل السياقات اللغوية الأخرى، فكل ذلك يعرفنا طبيعة العنصر النحوي المحذوف، ويكون للتنغيم الصوتي في هذه الحالة بإحدى نغماته الثلاث الأثر الفاعل في القيام بمهمة هذا العنصر، وسنعرف هذه الآلية وارتباطها بالتنغيم الصوتي في صفحات البحث اللاحقة.

وظيفة التنغيم الصوتي في السياق النحوي :

انطلاقا من التنوع التنغيمي في أداء الجملة يذهب غير واحد من الباحثين إلى أن النحو بنظامه التركيبي المتعدد يعتمد اعتمادا كبيرا على التنغيمات الصوتية ((ويقررون أن هذا الاعتماد له جوانب وصور شتى، بل قد يصرح بعضهم بأن اعتماد النحو على علم الأصوات ربما يتحقق في أبسط المسائل الصوتية.))^{١٠}، لأجل ذلك بات من الضروري تفعيل ربط الصوت بالسياق التركيبي من خلال التنغيمات الصوتية التي تصاحب نطق

^٧ ينظر: علم الأصوات: ٥٣٢.

^٨ ينظر: المصدر السابق: ٥٣٤.

^٩ تعرفنا في هذا البحث على نوع النغمة الصوتية من خلال نصوص المفسرين للقرآن الكريم، فقمنا بتجسيد هذه النصوص التفسيرية تجسيدا تنغيميا، فكانت النغمة الصاعدة والهابطة والمستوية مستنبطة من هذه النصوص التفسيرية.

^{١٠} علم الأصوات: ٦١٠.

الجملة، والتي تكفل إلى حد كبير التفريق بين أنواع متعددة من الأساليب والجمل من غير الحاجة إلى تقدير أو تأويل، لأن التنغيم يتجه اتجاهها مباشرة للغة المنطوقة حال نطقها الصوتي الأدائي، وعلى هذا الأساس تتجلى وظيفة التنغيم في السياق النحوي، ((فالجمل العربية تقع في صيغ وموازين تنغيمية هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محددة، فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات، وهن يختلفن من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة، فلكل جملة من هذه صيغة تنغيمية خاصة.))^{١١}، من هنا أكد غير واحد من الباحثين أن ((قدامى العرب وإن لم يربطوا ظاهرة التنغيم بتفسير قضاياهم اللغوية، وهم وإن تاه عنهم تسجيل قواعد له، فإن ذلك لم يمنع من وجود خطرات ذكية لمأحة تعطي إحساسا عميقا بأن رفض هذه الظاهرة تماما أمر غير وارد.))^{١٢}، ونلفي ذلك واضحا في كتب التفسير مثل: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي^{١٣}، وفي كتب القراءات مثل: لطائف الإشارات لفنون القراءات لشهاب الدين أحمد القسطلاني^{١٤}، يضاف إلى ذلك كله ما جاء في نظرية القرائن التي أسس لها الدكتور تمام حسان^{١٥}.

ولما كان التنغيم يتجه اتجاهها مباشرة للنص اللغوي كانت له وظيفتان مهمتان هما:

الوظيفة الأولى:

وظيفة لغوية: تتجسد في رفع الغموض النحوي وإيضاح المقصود منه، بمعنى أن هذه الوظيفة تمكن السامع من أن يجيز المعنى المراد^{١٦}.

الوظيفة الثانية:

وظيفة غير لغوية: وتؤسس في أصلها على الوظيفة الأولى، ف((التنغيم يهيئ للمتكلم أن يبدي ما يعمل في نفسه من مشاعر، وبهذا يكون محملا

^{١١} اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٢٦.

^{١٢} من وظائف الصوت اللغوي: ٥٢ وما بعدها.

^{١٣} ينظر: البحر المحيط: ١٠٥/٥.

^{١٤} ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات: ١/ ٨٦ - ٩٠.

^{١٥} ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٢٥ - ٢٢٦، والأصول (دراسة أستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): ١٥٥ - ١٦٥.

^{١٦} التنغيم وأثره في التوجيه النحوي في كتب الحجة في القراءات السبع، بحث منشور في مجلة آداب ذي قار، العدد (٦)، المجلد (٢)، حزيران، ٢٠١٢م: ٥٠.

بمعانٍ غير لغوية متضافرة مع وظيفتها اللغوية لتمثل المعنى المراد.^{١٧}) وهذا يؤكد أن التنغيم يتجه اتجاهاً مباشراً إلى المتكلم منتج النص اللغوي، فالمتكلم له أثر فاعل في تحديد معنى التركيب بوضعه في إطاره الصوتي المناسب، فيستطيع وهو يستخدم التنغيم الصوتي في أداء كلامه أن يفرق - مثلاً - بين معاني الجمل الخبرية والإنشائية، فقد تكون الجملة خبرية في المعنى وهي تحتوي على أداة استفهام، وقد تكون استفهامية من غير أن تحوي أداة استفهام، ومن هنا يكون للتنغيم أهمية كبرى في دراسة الأساليب النحوية، فيبرز المعنى اللغوي من العناصر اللغوية المشكلة له عند المتحدث، ومن خلال تنظيم علاقة الوحدات اللغوية المتتالية في السياق اللغوي، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل الإطار الصوتي الذي تُلفظُ به الجمل اللغوية في صورتها العامة.^{١٨}

الصلة بين علم الأصوات الوظيفي وعلم النحو (التركيبى):

يرتبط علم الأصوات الوظيفي (الفونولوجي) - الذي يحتل المرتبة الثانية في علم الأصوات اللغوي - بعلم النحو (التركيبى) ارتباطاً وثيقاً، ويظهر ذلك من خلال العنصر التركيبى الذي له أثر مهم في إنتاج الدلالة الوظيفية، والعنصر الصوتي فوق التركيبى كالتنغيم الصوتي الذي له أثره هو الآخر في إنتاج هذه الدلالة، فهما متكاملان، ويجتمعان معاً، ومعهما عناصر صوتية تركيبية وفوق تركيبية وصرفية ونحوية.^{١٩}

من هذا المنطلق يكون غياب عنصر تركيبى من السياق التركيبى مشروطاً بأن يبقى التركيب مفهوماً ومؤدياً المعنى المطلوب، مستنداً في ذلك على جملة من القرائن اللفظية أو المعنوية التي تكفي للإفهام، وحينما يحذف عنصر تركيبى ولا يعوض عنه بعنصر تركيبى آخر فإن مجموعة القرائن اللفظية - ومنها التنغيم الصوتي - ، ومجموعة القرائن المعنوية تغني عن هذا المحذوف، وكما هو معلوم أن حذف ما يعلم جائز باتفاق.

^{١٧} المصدر نفسه، وينظر: ظاهرة اللبس في العربية، جدل التواصل والتفصيل: ٢٢، ودراسات في اللسانيات العربية: ٦٠.
^{١٨} ينظر: المعنى وبناء القواعد النحوية، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢٥)، العدد الأول والثاني: ٢٠٠٩م: ٧٠ - ٧١، ومن وظائف الصوت اللغوي: ٤٦، واللغة العربية معناها ومبناها: ٢٢٦، ودراسة الصوت اللغوي: ٥٠، والنحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ١١٨، واللغة العربية ثوابت ومتغيرات: ١٨٧، ومناهج البحث في اللغة: ١٦٥، والمنهج الوصفي في كتاب سيبويه: ٢٦٠، وفي نحو اللغة وتراكيبها: ١٧٣، ومواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، بحث منشور في مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد (٢)، العدد الأول، ١٩٨٧م: ٥٣ - ٥٤.
^{١٩} ينظر: النحو والدلالة: ١٢٨.

لأجل ذلك يكون التنغيم الصوتي عنصرا مهما من جملة عناصر متعددة يساعد في التأويل النحوي عند حذف أحد العناصر التركيبية في السياق التركيبي، وهذا ما سنخوض غماره في هذه الدراسة - إن شاء الله تعالى -.

لأجل ذلك يمكننا أن نوزع الأساليب النحوية التي تصلح للتنغيم الصوتي على مجموعة من المواضع التي ترتبط بالتأويل النحوي، ويكون ذلك على وفق الآتي:

أ - التنغيم الصوتي يعنى عن ذكر بعض الأدوات:

ويظهر ذلك جليا في أسلوب الاستفهام، والنداء، والشرط.

ب - التنغيم الصوتي يعنى عن ذكر بعض العوامل النحوية:

ويظهر ذلك في أسلوب الإغراء والتحذير.

ج - التنغيم الصوتي يعنى عن ذكر بعض مكونات الجملة:

ويظهر ذلك في حذف الصفة، وحذف فعل الشرط في بعض سياقات الجملة الشرطية.

وحتى نستطيع أن نتبين معرفة الأثر الذي يقوم به التنغيم في هذه الأساليب، جدير بنا أن نأخذ كل أسلوب وحده، محللين إياه بما يتوافق والتلوين الصوتي الذي يناسبه.

أسلوب الاستفهام:

معظم الأبحاث والدراسات التي تناولت التنغيم ارتبطت ارتباطا مباشرا بالاستفهام، وأفاضت الحديث فيه، وعالجت قضاياها بعمق، وتطرقت إلى أنواعه، مع تحليلات مستفيضة في تركيب جملة الاستفهام بكل أشكالها التركيبية ومعانيها الدلالية^{٢٠}، حتى إنه ربما ليُظن أن التنغيم لا يمكن أن يطبق إلا على أسلوب الاستفهام وحده، لكننا ما دمنا في هذا البحث نعالج التنغيم وارتباطه بالتأويل النحوي يكون لزاما علينا أن نتطرق إلى بعض

^{٢٠} ينظر: من وظائف الصوت اللغوي: ٥٥ - ٦٠، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٣٣، ونظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ١٠٣.

مواطن الاستفهام التي يتجسد فيها التأويل النحوي وبخاصة عندما تحذف أداة الاستفهام، حتى تبرز أهمية التنغيم الصوتي في ربطه بالتأويل النحوي.

إن حذف همزة الاستفهام والاعتماد في ذلك الحذف على التنغيم الصوتي أمرٌ انتبه إليه جمهور النحويين في أثناء معالجتهم لغير واحدة من الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، وإن كان أغلبهم لم يصرح بذلك^{٢١}، ففي قوله تعالى: { وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ }^{٢٢}، التقدير: أَوْ مِنْ ذُرِّيَّتِي؟^{٢٣}، فحذفت همزة الاستفهام، ويكون السياق في هذه الحالة سياق إخبار، لكنه ينطوي في حقيقته على معنى الاستفهام من خلال النغمة الصوتية التي يجب أن توصف في هذا السياق بأنها هابطة أو منحدرة^{٢٤}؛ لأنه سؤال من إبراهيم عليه السلام لله جل وعلا، لكن يجب علينا أن ننتبه لأمر في غاية الأهمية وهو إن تقدير أداة الاستفهام المحذوفة في سياق التركيب مع قولنا بالتنغيم أمرٌ لا يستجيب له السياق التركيبي، لأننا ما دمنا قد اعتمدنا على التنغيم الصوتي أياً كان نوعه فلا يجوز لنا حينئذ أن نقرر الهمزة المحذوفة، فلا يجتمع تنغيم صوتي مع همزة ملفوظ بها في سياق التركيب؛ لأن التنغيم قد قام مقامها وأدى مهمتها، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إن التنغيم الصوتي في حالة وجود الهمزة - ملفوظاً بها - يكون التنغيم قد فقد أهميته، وضاعت دلالاته وذهب مقصوده؛ لأن الهمزة المقدره - الموجودة في سياق التركيب - هي التي قررت طبيعة السياق ووضحت ما المطلوب منه، وهذا كله ينطبق على كل السياقات التركيبية للاستفهام التي حذفت منها الهمزة، وعلى هذا يكون التنغيم الصوتي قد كفانا مؤونة التقدير والتأويل، وأصبح يقوم مقام الهمزة المحذوفة، وإن قمنا - هنا - بتقديرها نحويًا في الآية السابقة وفي الآيات والشواهد التي ستأتي، فنقدرنا إياها إنما ينبع من أن هذا السياق هو سياق استفهام - توضيحاً -، ولا يعني بأي حال من الأحوال أنه يمكن الجمع بين الهمزة المقدره والتنغيم الصوتي.

^{٢١} ينظر: الخصائص: ٣٧٠/٢ - ٣٧١، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والاحتجاج عنها: ٢٥٩/١.

^{٢٢} من سورة البقرة: ١٢٤.

^{٢٣} ينظر: معاني القرآن للفراء: ٧٦/١.

^{٢٤} ينظر: روح المعاني: ٥٠٨/١ - ٥١٠.

وتجري هذه التحليلات المذكورة آنفا على كل السياقات التركيبية التي سأذكرها ومنها:

قوله تعالى: {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ} ^{٢٥}، التقدير: **أتمنُّها عليّ** ^{٢٦}؟ فهذه الآية تقرأ بنغمة صوتية صاعدة ^{٢٧} تفيد الاستفهام، وملاك القول فيها إن الاستفهام مفهوم من سياق الجملة لما يرافقها من تنغيم هو في أصله صورة من صور التعبير، قام مقام الهمزة المحذوفة، وأدى وظيفتها ودلالاتها، فالنظرة الأولى لهذه الآية توهم أنها لا تكون إلا جملة خبرية مثبتة، لكنها تكون بالتنغيم إنشائية استفهامية ^{٢٨}، وعلى هذا الأساس إما أن نقدر الهمزة في سياق التركيب ونستبعد التنغيم، وإما أن نستعمل التنغيم ونستبعد الهمزة، فلا يجتمع الاثنان في آن واحد.

ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ؟} ^{٢٩}، فرأى بعض المفسرين ^{٣٠} أن جملة (تبتغي) جملة استفهامية، والتقدير: (أ تبتغي) ((والحكم بأنها استفهامية إنما يرجع في حقيقة الأمر إلى تلوين النطق بصورة توائم الأنماط التنغيمية للجملة الاستفهامية من هذا النوع، وليس هناك من داع البتة إلى تقدير محذوف؛ إذ الكلام مفهوم بدون هذا التقدير، ولأن هذا التقدير عمل افتراضي لا حاجة لنا به على الإطلاق.)) ^{٣١}، لأجل ذلك استغنينا بالتنغيم الصوتي ذي النغمة الصاعدة ^{٣٢} عن تقدير الهمزة.

ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى: {قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ} قال نعم وإنكم لمن المقربين ^{٣٣}، قال بعض المفسرين إن (إن) احتوت على أداة استفهام تقديرها (أ إن) ^{٣٤}، إذ إن الاستفهام يفهم من السياق التركيبي

^{٢٥} من سورة الشعراء: ٢٢.
^{٢٦} ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٠٩.
^{٢٧} ينظر: تفسير التحرير والتنوير: ١٢٩/١٩.
^{٢٨} ينظر: دور التنغيم في تحديد معنى الجملة: ١٤.
^{٢٩} من سورة التحريم: ١.
^{٣٠} ينظر: روح المعاني: ٤٧٤/٢٨، وصفوة التفاسير: ٤٠٧/٣.
^{٣١} علم الأصوات: ٦١٣.
^{٣٢} ينظر: الكشاف: ١٢٥/٤ - ١٢٦.
^{٣٣} من سورة الأعراف: ١١٤، ١١٣.
^{٣٤} ينظر: البحر المحيط: ١٣٢/٥.

للجملة، من خلال الأداء التنغمي المتمثل في النغمة الهابطة التي تدل على الاستجداء والصَّغَار^{٣٥}، وكما ذكرنا في المواضيع السابقة أنه لا حاجة لنا في تقدير هذه الهمزة مادام التنغيم قد أغنى عنها، وسد مسدها، فالتنغيم الصوتي في هذه الحالة وفي كل الحالات التي ستأتي لاحقاً قد قام بوظيفتين: وظيفة تركيبية؛ لسببين مهمين هما:

الأول: لأنه لا يمكن الجمع بين الهمزة والتنغيم الصوتي على مستوى التركيب، وهو ما أثبتناه سلفاً.

الثاني: لأن التنغيم الصوتي يعد ((من القرائن اللفظية أو المقالية، والقرائن اللفظية كلها من السياق اللغوي الذي يعين على تحديد معنى الجملة))^{٣٦}، فلا تجتمع قرينتان لفظيتان أحدهما أغنت عن الأخرى، ووظيفة دلالية: تتجسد في الدلالة التنغمية التي تكسب السياق شعوراً خاصاً وتفاعلاً يُفتقد في حالة وجود الهمزة ماثلةً في سياق التركيب.

وبما أن للتركيب النثري نصيباً في ربط التنغيم الصوتي بالتأويل النحوي يكون للتركيب الشعري نصيب لا يقل أهمية عن سابقه، فمما جاء من ذلك قول عمر بن أبي ربيعة^{٣٧}:

ثُمَّ قَالُوا: تَحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بِهَرَاءٍ ۖ عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالْتِرَابِ

قال ابن هشام: ((فقيل: أراد أ تحبها، وقيل: إنه خبر، أي: أنت تحبها))^{٣٨}، فالذي يحدد دلالة الاستفهام ودلالة الإخبار هو التنغيم، من غير تقدير أداة الاستفهام؛ لأن النغمة الصاعدة قد قامت مقام أداة الاستفهام، وإن كانت النغمة مستوية (تقريرية) تكون دلالة الجملة إخباراً، من غير تقدير للضمير المنفصل (أنت)؛ لأن النغمة المستوية (التقريرية) قد سدت مسده، وهذه الحالة تمثل نوعاً آخر من أنواع ربط التنغيم بالتأويل النحوي، إذ إن المبتدأ الذي يتجسد في الضمير (أنت) قد قام بتأدية غرضه التنغيم الصوتي، مع استبعادنا في هذه الحالة علامة الاستفهام، ووضعنا بدلاً عنها نقطة، هكذا: (ثم

^{٣٥} ينظر: البحر المحيط: ١٣٢/٥.

^{٣٦} النحو والدلالة: ١٢٤.

^{٣٧} ينظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٤٣١، والأمالى الشجرية: ٤٠٧/١، وشرح المفصل: ١٢١/١.

^{٣٨} مغني اللبيب: ١٢١/١.

قالوا: تحبها . قلت بهرا)، ونكرر هنا ما ذكرناه سلفاً من أنه لا يمكن الجمع بين التنغيم الصوتي والضمير المنفصل (أنت)؛ لأن التنغيم قد حل محل هذا الضمير وقام مقامه وأدى وظيفته.

ومن الأبيات الشعرية التي حُذفت منها الهمزة قول الشاعر^{٣٩}:

فَوَ اللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِ

فحذفت الهمزة من قوله (أ بسبع رمين الجمر أم بثمان)^{٤٠}، فلو أنعمنا النظر في هذا التركيب لألفينا أن جملة (بسبع رمين الجمر أم بثمان) تخلو من الهمزة، لكنها في الحقيقة جملة استفهامية، يدركها المتلقي بوضوح تام من خلال قرينتين مهمتين:

الأولى: قرينة التنغيم الصوتي المصاحب للنغمة الصاعدة، التي تدل على الاستفهام، وتقوم مقامه.

الثانية: وجود (أم) في سياق التركيب، وهي قرينة أخرى تدل على الاستفهام، لذلك اغتفر النحويون حذف همزة الاستفهام.

لكن ابن هشام لم يجعل وجود (أم) في سياق التركيب قرينة لحذف الهمزة، إذ إنه جوز حذف الهمزة سواء ذكرت (أم) أم لم تذكر^{٤١}.

ومن ذلك قول الشاعر^{٤٢}:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرِبُ وَلَا لِعِبَاءِ مَنِي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

((أراد: أَوْ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ))^{٤٣}، فهذه الجملة وإن خلت من الاستفهام، لكنها عند التأمل وإنعام النظر يُدْرِكُ الاستفهامُ فيها بوضوح تام وإن لم يقدر؛ لأنه يفهم بالتنغيم الصاعد للجملة، إذ إن القراءة الأولى لهذه الجملة توحى بأنها جملة خبرية تحوي معنى الإثبات في طياتها.

^{٣٩} ينظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٢٦٦، وكتاب سيبويه: ١٧٥/٣، والمقتضب: ٢٩٤/٣.

^{٤٠} ينظر: مغني اللبيب: ١٢/١.

^{٤١} ينظر: المصدر نفسه.

^{٤٢} ينظر: ديوان الكميت الأسدي: ٣٦.

^{٤٣} مغني اللبيب: ١٢/١.

ومن ذلك أيضا ما ورد عن المتنبي^{٤٤} في قوله:

أحيا وأيسرُ ما قاسيتُ ما قَتَلَا والبينُ جارٍ على ضَعْفِي وما عدَلَا؟!!

يقول ابن هشام: ((أحيا: فعل مضارع، والأصل: أ أحيا، فحذفت همزة الاستفهام، والواو للحال، والمعنى: التعجب من حياته، يقول: كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري.))^{٤٥}، لكن البيت يَحْتَمِلُ أيضا الإخبار عن الحالة التي يقاسيها، ويحتمل أن يكون قصده التعجب حسب، ويحتمل أن يكون قصده الاستفهام، وكل ذلك يُدْرِكُ بالتنغيمات الصاعدة التي تتوافق متلائمة مع هذه الحالات، من غير أن نقدر همزة الاستفهام، ومن غير أن نقدر (كيف) الدالة على معنى التعجب، الذي يمثل موضعا آخر من مواضع ربط التنغيم بالتأويل النحوي؛ لأن النغمة الصاعدة قد أغنت عن ذلك.

وخلاصة القول في هذا الشأن: إن التنغيم الصوتي قد حل تركيبيا محل أداة الاستفهام، وأدى مهمة دلالية تفوق دلالة الهمزة لو كانت حاضرة في السياق، وإحلاله تركيبيا محل أداة الاستفهام لا يعني أنه يمثل عنصرا نحويا يتجسد في لفظة بعينها تقوم مقام أداة الاستفهام، لكنه يعد قرينة لفظية (صوتية) - كما أسلفنا - لها شأنها في السياق؛ تركيبياً ودلالةً.

أسلوب النداء:

يقول ابن برهان العكبري في شرح اللمع: ((إذا قلت: يا حَكَمُّ، قالوا: قد ناداه، كما أنك إذا صككته بعضاً قالوا: قد ضربه، فبان أن مخبر قولهم (ناداه) تصويبت، كما أن مخبر (ضربه) صك جسم بجسم، فالمنادى مفعول، كما أن المضروب مفعول به، والنداء يحل في سمعه، كما أن الضرب يحل في بدن المضروب، ف(يا) هي النداء، كما أن العرض الخارج من العدم إلى الوجود في بدن زيد هو المضروب.))^{٤٦}، لأجل ذلك قرر

^{٤٤} ديوان المتنبي: ١٦٢/٣.

^{٤٥} مغني اللبيب: ١٣/١.

^{٤٦} شرح اللمع: ٢٧١/١.

النحويون أن المنادى المطلوب إقباله يكون بحرف نداء ظاهر أو مقدر^{٤٧}، وأن هذا الحرف نائب مناب (ادعو)^{٤٨}.

وانطلاقاً من هذا التحليل ((يكتسب النداء تنغيميا قدرة تعبيرية مثلى تتشكل من النغمية والشدة والطول والحدة المحملة بالشحنة الشعورية والانفعالية))^{٤٩}، ومادام الأمر كذلك أدرك النحويون أن نداء القريب ليس كنداء البعيد، فاختاروا حروفا تناسب القرب والبعد، وكانهم أحسوا أن الأداء الصوتي التنغيمي لكل نداء له طريقته التي تميزه عن الآخر.

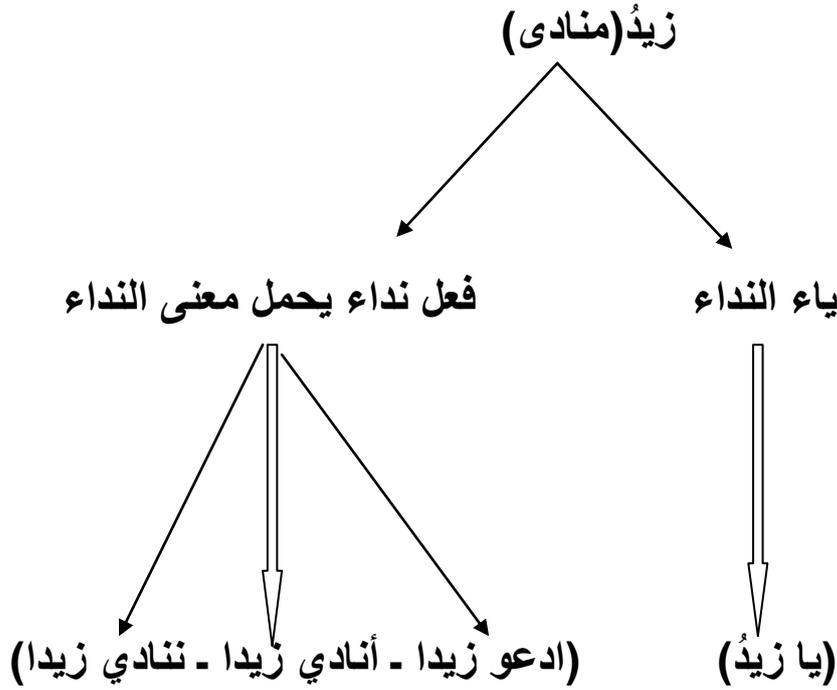
ويظهر ذلك جليا حينما تحذف أداة النداء فنقول مثلا: زيد، نريد: يازيد، فإذا أردنا تطبيق التنغيم على هذا المنادى الذي حذفت منه الأداة حري بنا أن نتجه كليا إلى تطبيق التنغيم الصوتي بإحدى نغماته الصاعدة أو الهابطة أو المستوية؛ لتمييز طبيعة النداء من حيث أغراضه الدلالية المتنوعة، التي لا تقف عند تقدير الفعل (ادعو) حدا لها بوصفه عاملا في المنادى، بل تتجاوزه إلى أبعد من ذلك؛ لأن النداء إنشاء للتنبيه، فتنوع تنغيماته الصوتية على وفق طبيعة التنبيه نفسه.

وعلى هذا الأساس فإن تطبيقنا للتنغيم الصوتي في أسلوب النداء يجعلنا ننظر فقط إلى ياء النداء دون سواها، ولاننظر إلى الفعل (ادعو) أو (أنادي) لأن هذا الفعل لا يتناسب والتنغيم الصوتي، فنحن هنا نتجاوزه ونركز على ياء النداء؛ لأنها حينما تُحذف من المنادى يصلح تركيبياً في المنادى أن نجعله إما منادى لأداة النداء وإما أن نجعله منادى مفعولاً به بفعل النداء، ليس بوصفه عاملاً في المنادى بل بوصفه فعلاً يحمل معنى النداء، لأن هذا من الناحية التركيبية أمرٌ ممكنٌ ولا غبارَ عليه، ويمكننا توضيح ذلك تخطيطاً على النحو الآتي:

^{٤٧} ينظر: همع الهوامع: ١/١٧١.

^{٤٨} المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/٧٥٤.

^{٤٩} التنغيم وأثره في اختلاف المعنى ودلالة السياق، مجلة جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد (٧)، ٢٠١٠، ص: ٥٠.



لكن إذا اتجنا إلى التنغيم الصوتي فإننا في هذه الحالة لا ننظر إلا إلى أداة النداء ذات الطابع التنغيمي المحض، ونذهب إلى ما ذهب إليه بعض النحويين باعتماد حرف النداء نفسه عاملا في المنادى أصالة^{٥٠}، ويؤدي هذا الاعتماد بالنتيجة إلى جعل التنغيم الصوتي المسلط على جملة النداء هو المتحكم في دلالة النداء، والمتحكم أيضا في عامل المنادى، ولكن يجب علينا أن نتوقف عند نقطة في غاية الأهمية، هي: إذا حذف ياء النداء، واستغنينا بالتنغيم عن ياء النداء، فهل يصبح التنغيم حينئذ هو عامل المنادى، إذا قلنا إن التنغيم يعد قرينة لفظية، كما ذكرنا ذلك في معالجتنا للاستفهام؟، وللإجابة عن هذا التساؤل، أقول: إن النحويين لم يعدوا التنغيم عاملا من العوامل النحوية البتة، وهذا أمر مسلم به، لكن عندما نقول إن التنغيم قد حل محل ياء النداء أو قام مقامها أو أدى وظيفتها، وأنه لا يمكن الجمع بين التنغيم وياء النداء، لا يعني ذلك كله أن التنغيم هو عامل النصب في المنادى، فـ(ياء النداء) ما زالت هي العامل كما ذهب إلى ذلك بعض النحويين، فهناك عوامل في النحو تحذف ويكون حذفها واجبا وتكون هي العامل في سياق التركيب^(٥١)، والحالة نفسها نحن نتعامل معها في سياق التنغيم، فالتنغيم يمنع ذكر ياء النداء، لكن لا يمنعها من أن تكون هي العاملة

^{٥٠} ينظر: شرح اللع: ٢٧١/١.

^{٥١} على سبيل المثال لا الحصر: حذف العامل وجوبا في باب المصدر (المنصوب)، وحذف العامل وجوبا في باب التحذير والإغراء في حالات محددة، وحذف العامل وجوبا في باب النداء.

في المنادى شأنها كشأن العوامل النحوية التي تحذف وجوبا وتكون لها السيادة في العاملة، وهناك أمر آخر يجب التنويه إليه، وهو عندما نقول إن التنغيم الصوتي قد حل تركيبيا محل ياء النداء أو أنه قد أدى وظيفة تركيبية فيه، لا يعني ذلك أنه هو العامل في المنادى وهو ما بيناه أنفاً، بل أعني أن التنغيم تركيبيا يعد قرينة لفظية وهو ما أشرنا إليه غير مرة، وبما أنه كذلك يكون له مكانة في السياق التركيبي كمكانة ياء النداء المحذوفة في سياق التركيب، فإزاء النداء حُذفت لفظاً فحل محلها التنغيم الصوتي (صوتياً) في سياق التركيب ذاته.

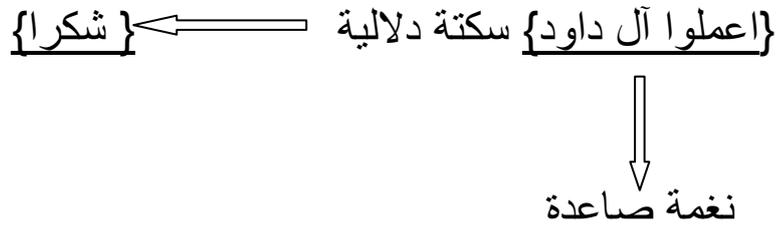
فإذا جاء (يوسفُ) منادى في سياق كلام معين، كقوله تعالى: {يوسفُ أعرض عن هذا} ^{٥٢} (يوسف: ٢٩) أدركنا أن النغمة الصاعدة تدل على أن هذا الاسم منادى، واستغنيا عن تقدير أداة النداء بالنغمة الصاعدة التي صاحبت نطق الاسم، فإذا وضعت نقطة دالة على السكته الدلالية بعد النطق بـ(يوسف) استطعنا أن ندرك بأن التنغيم وعلامة الترقيم اشتركتا في الدلالة على المعنى النحوي المقصود من هذا الاسم، وبات تقدير ياء النداء في هذه الحالة من الأمور التي تجعل السياق يضطرب دلالة ويذهب المقصود من الحذف، فلا يمكن أن نجمع بين ياء النداء والنغمة الصاعدة، لأن النغمة الصاعدة في هذه الحالة تلف التركيب بحالة شعورية وانفعالية لا تؤديها ياء النداء التي تعودنا على تقديرها نحويًا في سياق التركيب ^{٥٣}.

فإذا ما استقرينا بعض التراكيب القرآنية التي حُذفت منها أداة النداء ألفينا أن التنغيم الصوتي بنغمته الصاعدة أو الهابطة أو المستوية يحل مشكلة تقدير ياء النداء في سياق التركيب ونحن نقوم هنا بتقدير ياء النداء في هذه السياقات لندلل فقط على أن السياق هو سياق نداء، ولا يعني هذا التقدير أنه بإمكاننا الجمع بين التقدير والتنغيم، فإذا ما اعتمدنا التنغيم فلا يجوز لنا بعد ذلك تقدير ياء النداء، لأن التنغيم قد حل محل ياء النداء وأدى حينها وظيفتين: وظيفة تركيبية التي سبق إيضاحها ووظيفة دلالية تفوق وظيفة ياء النداء لو كانت موجودة في السياق، وذلك مثل:

^{٥٢} من سورة يوسف: ٢٩.
^{٥٣} ينظر: معاني النحو: ٤/٦٩٦.

قوله تعالى: {اعملوا آل داود}. شكراً^{٥٤}

أي: يا آل داود، لكن النغمة الصاعدة^{٥٥} قامت بمهمة النداء التي تؤديها ياء النداء في السياق التركيبي، مع إضافة دلالية أخرى صبغت السياق بصبغة شعورية جعلت هذا التنغيم يفوق النداء في دلالاته، وتوضح هذه الحالة بوضوح إذا ما سكتنا سكتة دلالية تبيينها النقطة الموجودة بعد (آل داود) هكذا: (آل داود. شكرا)، الأمر الذي يعكس نفسه على السياق التركيبي الذي بعد (آل داود)، إذ يؤدي بطريقة نبرية تظهر السياق الذي تقدم بأنه فعلا سياق نداء على وفق الآتي:



وهذا يؤكد بالحاح أن الأداء التنغيمي في قراءة القرآن الكريم سيُخرج لنا توجيهات إعرابية ودلالات قرآنية^{٥٦} ربما تغيب عن أذهان غير واحد من قارئ القرآن الكريم. و مثل ذلك قوله تعالى: {قال ابن أمّ إنّ القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني}^{٥٧}، أي: يا ابن أمّ، فالنغمة المستوية حلت محل ياء النداء، وكان هذا السياق أريد له أن يؤدي بطريقة تنغيمية معينة بدليل ذكر ياء النداء في سياق قرآني مشابه لهذا السياق في قوله تعالى: {قال يا ابن أمّ لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي إني خشيت أن تقول فرقت بين بني إسرائيل ولم ترقب قولي}^{٥٨}، وهذا يؤكد أن هناك ربط قوي بين حذف ياء النداء والتنغيم، وأن هذا الربط يقل قوة عندما تقبع ياء النداء في سياق التركيب.

ومن المواضع التي حذف منها ياء النداء قوله تعالى: {رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت}^{٥٩}، أي: يا أهل البيت، فالنغمة الصاعدة^{٦٠} هي التي قامت

^{٥٤} من سورة سبأ: ١٣.

^{٥٥} ينظر: فتح القدير: ٣٦٤/٤.

^{٥٦} ينظر: التنغيم وأثره في التوجيه النحوي في كتب الحجة في القراءات السبع: ٥١ - ٥٧.

^{٥٧} من سورة الأعراف: ١٥٠.

^{٥٨} من سورة طه: ٩٤.

^{٥٩} من سورة هود: ٧٣.

بما تقوم به ياء النداء، فحلت محلها وظيفيا، وأدت معناها، ومثل ذلك في قوله تعالى: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا} ^{٦١}، والمراد: يا أهل البيت.

ومثل ذلك قوله تعالى: {إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ} ^{٦٢}، والمراد: يا أيها الناس، وكان هذه الآية أريد لها أيضا أن تُقرأ بالتنغيم بدليل أن غير واحدة من الآيات صُرح فيها بأداة النداء، وذلك في مثل قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ} ^{٦٣}، وفي قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ} ^{٦٤}، وفي قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ} ^{٦٥}، وفي قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا} ^{٦٦}، فالتصريح بذكر ياء النداء في هذه السياقات دليل على أن التنغيم فيها أمر ليس بالضروري؛ لأن السياق يتطلب زيادة في التنبية وزيادة في التقرير ^{٦٧}، فكان من الضروري ذكر ياء النداء.

وخلاصة القول في هذا الشأن نورد ما يأتي:

أولاً: إن أسلوب النداء عندما يأتي خلواً من ياء النداء يعتبره حالات متعددة هي:

١ - إما أن نقدر ياء النداء، وهو الأصل.

٢- أو نقدر - تركيبياً - الفعل (ادعو)، أو (أنادي)، أو (ننادي)، نقدره هنا ليس بوصفه عامل النصب في المنادى بل نقدره على أنه يؤدي معنى النداء بغير ياء النداء.

٣ - أو نستغني عن ذلك كله بالتنغيم الصوتي، الذي يؤدي وظيفياً بما تقوم به ياء النداء ويقوم - دلالةً - مقام الفعل الذي يحمل معنى النداء وزيادة.

^{٦٠} ينظر: الكشاف: ٢/٢٨١.

^{٦١} من سورة الأحزاب: ٣٣.

^{٦٢} من سورة النساء: ١٣٣.

^{٦٣} من سورة الحج: ١.

^{٦٤} من سورة الحج: ٧٣.

^{٦٥} من سورة الانفطار: ٦.

^{٦٦} من سورة الأعراف: ١٥٨.

^{٦٧} ينظر: معاني النحو: ٤/٦٩٦.

ثانياً: عندما تكون ياء النداء حاضرةً في السياق لا يعني أنه لا يمكن أن نطبق عليها قواعد التنغيم، بل تطبيق ذلك ممكن، ولكن من خلال قواعد وآليات محددة تؤدي في هذه الحالة إلى عدم ارتباط التنغيم بالتأويل النحوي، أما قولنا إنه لا يمكن الجمع بين ياء النداء والتنغيم فالمقصود من ذلك أنه لا يمكن الجمع بينهما في السياقات التي حذفت منها ياء النداء، لأن التنغيم قد حل محلها، أما في السياقات التي ذكرت فيها ياء النداء فالتنغيم في هذه الحالة ليس ممتنعاً، لكنه لن يؤدي الوظيفة نفسها من الناحية التركيبية والدلالية كالتي يؤديها حينما تحذف أداة النداء.

أسلوب الشرط:

تتكون الجملة الشرطية من ثلاثة أركان رئيسة هي:

أ - أداة الشرط ، ب - فعل الشرط ، ج - جواب الشرط

والأصل أن تُذكر هذه العناصر الثلاثة ولا يُحذف منها شيء، ((ولكن من النصوص الواردة ما يكشف عن أن من الممكن الاستغناء عن بعض هذه العناصر متى دل عليها دليل من الموقف أو السياق.))^{٦٨}، ومن العناصر التي يمكن أن تحذف ويبدل عليها دليل حذف أداة الشرط، مع أن المشهور عدم حذفها^{٦٩}، لكن ذكر السيوطي أن بعض النحويين قد أجاز الحذف، إذ يقول: ((لا يجوز حذف أداة الشرط، ولو كانت (إن) في الأصح، كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم، ولا حذف حرف الجر، وجوز بعضهم حذف (إن) فيرفع الفعل، وتدخل الفاء، إشعاراً بذلك، وخرج عليه قوله تعالى: {تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله} ^{٧٠}))، يقول أبو البركات البركات ابن الأنباري في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن: ((فيقسمان بالله، الفاء فيه لعطف جملة على جملة، ويجوز أن يكون جواب شرط؛ لأن (تحبسونهما) في معنى الأمر، فهي جواب الأمر الذي دل عليه الكلام، كأنه قال: إن حبستموهما أقسما.))^{٧٢}، وما دنا هنا ندرس التنغيم الصوتي

^{٦٨} التراكيب الإسنادية (الجملة الظرفية - الوصفية - الشرطية): ١٩٠.

^{٦٩} ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب: ٣٣٦.

^{٧٠} من سورة المائدة: ١٠٦.

^{٧١} مع الهوامع: ٦٣/٢.

^{٧٢} البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٠٨/١.

وعلاقته بالتأويل النحوي نستغل قول القائلين بحذف أداة الشرط(إن) ونربط هذا الحذف بالتنغيم الصوتي، فعندما نقول مثلاً:

إن تدرسْ تنجحْ، ونحذف أداة الشرط(إن)، تتحول الجملة مباشرة إلى(تدرسْ تنجحْ)، من غير أداة الشرط(إن)، نستطيع حينها أن نستخدم التنغيم الصوتي بنغمته الصاعدة ليؤدي ما تؤديه أداة الشرط(إن) من معنى الشرط والجزاء، بالإضافة إلى حالة التصاعد التنغيمي التي لا تتسلط فقط على فعل الشرط بل يكون لجواب الشرط نصيب وافر من هذه الحالة التنغيمية، بمعنى أن النغمة الصاعدة لا تتركز فقط على سياق فعل الشرط لكنها أيضاً تتركز على سياق جواب الشرط، ويصبح السياق التركيبي(الشرطي) كله تلفة حالة شعورية انفعالية تغيب هذه الحالة عندما تكون أداة الشرط(إن) موجودة في سياق التركيب، وهذه هي فائدة التنغيم الصوتي.

أما عامل الجزم في فعل الشرط فتظل(إن) هي سيدة الموقف في العمل الإعرابي حتى إن حذفت، فإن عملها يبقى مستمراً، كالعوامل التي حذفت وجوبا وبقيت هي المسيطرة على العاملة، وقد تكلمنا عن هذه النقطة بشيء من التفصيل في أسلوب النداء ولا نحتاج إلى تكرارها مرة أخرى.

أما ما جاء في نص السيوطي السابق من أنه لا بد من أمرين اثنين علامةً على حذف أداة الشرط هما:

أ - ارتفاع الفعل ب - وجود الفاء في الجواب

فإن هذا الإجراء يتعارض مع تطبيقنا للتنغيم الصوتي، لأننا إذا طبقناه على الجملة السابقة وقلنا: تدرسْ فتتجح نكون بذلك قد أفرغنا التنغيم الصوتي من مهمته الرئيسية، وضاعت دلالاته التي من أجلها جيء به، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عندما نوازن بين المثال السابق والآية القرآنية الكريمة نلفي أن عناصر التركيب الشرطي في الآية أغلبها محذوف، ويدل على ذلك قول أبو البركات بن الأنباري (كأنه قال)، في حين أن عناصر التركيب الشرطي في المثال الذي أوردناه موجودة وحاضرة في سياق التركيب سوى أداة الشرط التي حل محلها التنغيم الصوتي.

وخلاصة القول في هذا الاتجاه :

إن التنغيم الصوتي في أسلوب الشرط لا يتضح إلا مع أداة الشرط (إن) دون غيرها من الأدوات الأخرى، إذ تظهر الصبغة التنغيمية بصورة واضحة جلية، فإذا أردنا تطبيقه على أدوات أخرى نجد أن التنغيم الصوتي لا تتضح معالمه الصوتية، ويدل على ذلك قول السيوطي السابق في تركيزه على (إن) دون غيرها من أدوات الشرط الأخرى، وكأن النحويين أحسوا أن حذفها يسهل حصوله في سياق التركيب دون غيرها من أدوات الشرط الأخرى.

أسلوب التحذير والإغراء:

التحذير ((تنبيه للمخاطب على أمر مكروه ليجتنبه))^{٧٣}، والإغراء ((تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله))^{٧٤}، وهذا التنبيه الذي يوصف به كل من التحذير والإغراء يمكننا أن ننطلق منه انطلاقاً صوتية تنغيمية، ويكون ذلك من خلال النظر إلى العامل النحوي الذي يتسلط على المعمول في هذا الأسلوب.

العامل النحوي في أسلوب التحذير والإغراء لا يتم بلفظي (الزم) و(احذر) فقط، بل ((كل ما يؤدي المعنى صح تقديره))^{٧٥}، وفي هذا الاتجاه يقول سيبويه: ((هذا باب ماجرى منه على الأمر والتحذير) وذلك قولك إذا كنت تحذر: (إياك)، كأنك قلت: إياك نح، وإياك باعد، وإياك اتق، وما أشبه ذا))^{٧٦}، ولكننا هنا سنقتصر على العامل النحوي المشهور والمتعامل به في أغلب التركيبات التي فيها تحذير وإغراء وهو إما (الزم) وإما (احذر)؛ وذلك لأن السياق التركيبي الذي يحويهما يتصف بصبغة صوتية تنغيمية تلفة حالة شعورية معينة يمكن أن يتجسد صوتياً وبكل وضوح.

^{٧٣} شرح التصريح على التوضيح: ١٩٢/٢.

^{٧٤} معاني النحو: ٥٣٩/٢.

^{٧٥} المصدر السابق: ٣٥/٢، وينظر: التأويل النحوي مفهومه وأسبابه، بحث منشور في مجلة جامعة حضرموت للعلوم

الإنسانية، المجلد (٨)، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠١١م، ص: ٣٦٦.

^{٧٦} كتاب سيبويه: ١٣٨/١.

ذهب النحويون في تقدير العامل في أسلوب التحذير والإغراء مذهب متعددة، فمنهم من أجاز ذكر العامل، ومنهم من أوجب عدم ذكر العامل، ففي مثل قولنا: النار، أجازوا التقدير (احذر النار) أو (احذروا النار)، والإغراء كذلك، في مثل قولنا: التقوى، أجازوا تقدير العامل (الزم التقوى) أو (الزموا التقوى)، في حين أنهم أوجبوا عدم الذكر في مثل قولنا: النار النار، وإياك والظلم، وإياك من الظلم، وإياك أن تظلم، والكذب والخيانة، ورأسك من الحجر، ففي كل هذه التركيبات أوجبوا تقدير العامل^{٧٧}. ولكن بعض النحويين جوزوا إظهار الفعل في هذه التراكيب، جاء في شرح الرضي على الكافية: ((وأجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو: احذر الأسد الأسد، وإياك إياك احذر، نظرا إلى أن تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى: {إذا دكت الأرض دكا دكا}^{٧٨})، وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقدر العامل في مثل قولنا: إياك من المرء نقول: احذر من المرء، وفي (الكذب والخيانة)، نقول: احذر الكذب والخيانة، فالعامل النحوي في هذه التركيبات قد ذكر، ولا غرابة في ذلك فقد ذكر في قوله تعالى: ((يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبدا)^{٧٩}، فذكر فعل التحذير (يعظ)، ولو حذفه لكان القول (إياكم أن تعودوا لمثله أبدا)، وقال: {إني أعظك أن تكون من الجاهلين}^{٨٠}، فذكر فعل التحذير، ولو حذفه لقال: (إياك أن تكون من الجاهلين)، وقال: {واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام}^{٨١}، ولو حذفه لقال: (الله والأرحام)، وقال: {قل أطيعوا الله والرسول}^{٨٢}، ولو حذف فعل الإغراء لكان القول: (الله والرسول)، وقال: {أوفوا الكيل والميزان}^{٨٣}، ولو حذف فعل الإغراء لقال: (الكيل والميزان).))^{٨٤}، وعلى هذا الأساس ((ليس كل مكرر أو كل سياق ذكر فيه المحذر مع المحذر منه أو المغرى مع المغرى به يحذف فيه العامل، ولا كل سياق ذكر فيه المحذر منه أو المغرى

^{٧٧} ينظر: كتاب سبويه: ١٣٩/١، وشرح الرضي على الكافية ابن الحاجب: ١٩٦/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٩١/٣، ومع

الهوامع: ١٦٩/١، وشرح التصريح على التوضيح: ١٩٥/٢، وحاشية الخضري: ٨٨/٢، وشرح ابن عقيل: ٨٧/٢.

^{٧٨} من سورة الفجر: ٢١.

^{٧٩} شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٩٦/١.

^{٨٠} من سورة النور: ١٧.

^{٨١} من سورة هود: ٤٦.

^{٨٢} من سورة النساء: ١.

^{٨٣} من سورة آل عمران: ٣٢.

^{٨٤} من سورة الأنعام: ١٥٢.

^{٨٥} معاني النحو: ٥٣٠/٢.

به مفردا يجوز فيه الحذف، بل الأمر يعود في ذلك كله لما يمليه السياق من مواقف^{٨٦}))

ففي كل هذه المسائل التي أجاز فيها بعض النحويين تقدير العامل نستطيع حينها وبكل طمأنينة أن نربط بين التنغيم الصوتي والتأويل النحوي في أسلوب التحذير والإغراء، أما إذا ذهبنا مذهب النحويين الذين لا يجوزن تقدير العامل فإنه من المستحيل حينئذ أن نربط بين التنغيم الصوتي والتأويل النحوي في هذا الأسلوب؛ لأننا كيف نستطيع أن نجعل التنغيم الصوتي يحل محل العامل النحوي أو يقوم بوظيفته دلالياً، وهو في الأصل لا يجوز ذكره في سياق التركيب، لكننا لما عرفنا أن من النحويين من يجيز ذكر العامل في هذه المواضع استطعنا أن نتعامل مع التنغيم الصوتي ونربطه بالتأويل النحوي في هذا الأسلوب؛ لأن التنغيم الصوتي بنغماته المتنوعة ستحل محل هذه العوامل التي حذفنا من سياق التركيب؛ لأن ذكرها جائز فيه.

فعندما نقول: الغش الغش، ونَتَّبِعُ من يجيز ذكر العامل فنقول: احذر الغش الغش، نستطيع حينها أن نحذف العامل (احذر)، ونجعل النغمة الصاعدة تجسد هذا العامل الذي ذُكِرُهُ جائزاً في سياق التركيب، وبهذه النغمة الصاعدة القوية التي تتناغم مع أسلوب التحذير تكون هذه النغمة قد أدت ما يؤديه فعل التحذير لو كان موجوداً في سياق التركيب ولأضافت عليه فوق دلالاته مزيداً من التحذير، لذا تكون هذه النغمة قد أغنت عن ذكر الفعل والفاعل المستتر، وبذلك نكون قد خففنا من إجراء التأويل النحوي في هذا الأسلوب.

ويسري هذا الإجراء على قولنا: العقوق والظلم، والتقدير عند من يجيز ذلك: احذر العقوق والظلم، فنحذف العامل مع فاعله المستتر ونأتي بالنغمة الصاعدة محل هذا العامل، فتعني هذه النغمة عن ذكر هذا العامل.

وهكذا في كل التركيبات التي يجوز فيها ذكر العامل، أما في التركيب الذي أتفق على ذكر العامل فيه فإن التنغيم الصوتي بنغمته الصاعدة حاصل

^{٨٦} التأويل النحوي: مفهومه وأسبابه: ٣٦٧ - ٣٦٨.

لامحالة سواء أكان في أسلوب التحذير كما في قولنا: الجهل، أي: احذر الجهل، فنحذف العامل ونستغني بذكره عن النعمة الصاعدة التي تحل محل هذا العامل الذي قد حذفناه، أم كان في أسلوب الإغراء، كقولنا: العِلْم، أي: الزم العلم، مع ملاحظة أن النعمة في هذه الحالة لن تكون صاعدة بل ستكون هابطة (منحدرة) لكي تتناسب مع حالة الإغراء.

وما دمنا في هذا الاتجاه نريد أن نذكر مرة أخرى أنه لا يمكن الجمع بين ذكر العامل النحوي والتنغيم الصوتي، فعندما نطبق التنغيم الصوتي يمتنع علينا في هذه الحالة الإتيان بالعامل، فحذفه في هذه الحالة واجب، لكن يظل هو العامل في المحذر منه أو المغرَى به وإن كان محذوفاً لأننا كما قلنا هناك عوامل نحوية تحذف وجوباً وعملها جارٍ في المعمول.

وخلاصة القول في هذا الشأن:

لما تتبعنا آراء بعض النحويين الذين أجازوا ذكر العامل في مواضع لم يُجزَ فيها بعضهم ذكره، أتاح لنا ذلك فرصة استغلال تطبيق التنغيم الصوتي على هذه التركيبات، وهذه الفسحة التركيبية التي سمحت لنا بتطبيق التنغيم الصوتي أظهرت لنا أمراً مهماً وهو أن التنغيم الصوتي كشف لنا عن البنية العميقة التي يتكون منها أسلوب التحذير والإغراء من خلال ذكر العامل النحوي الذي يعمل النصب في المعمول، لذا ((يصبح التنغيم - وهو قرينة صوتية - كاشفاً عن البنية العميقة، ومعرفتها تساعد على تحديد مدلول الجملة؛ لأن البنية العميقة للجملة تساعد على تفسيرها التفسير الصحيح في كثير من الأحيان، والتنغيم - كما رأينا - لا ينشئ علاقات نحوية ليست موجودة، لكنه يختار بعض العلاقات النحوية القابعة تحت السطح ويظهر تأثيرها في التفسير.))^{٨٧}

حذف الصفة:

قال سيبويه: ((وكذلك: سِيرَ عليه ليلاً ونهاراً، إذا أردتَ ليلَ ليلتك، ونهارَ نهارك،..... إلا أن تريد معنى: سِيرَ عليه ليلٌ طويلٌ ونهارٌ

^{٨٧} النحو والدلالة: ١١٨ - ١١٩.

طويل.))^{٨٨}، فجملة (سير عليه ليلا ونهارا) حذفت منها الصفة في حالة إرادة المعنى الآخر، فيكون التقدير: سير عليه ليلا طويلا ونهارا طويلا، وهذا مما أكده ابن جني في قوله: ((وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك في ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكان هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته.))^{٨٩}، ثم يواصل حديثه قائلا: ((وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلا، فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة،))^{٩٠}، فتؤكد هذه النصوص التي نقلناها عن ابن جني النظر إلى التنغيم الصوتي، وإن لم يصرح باسمه، نظرة متميزة لا تقل شأنًا عن نظرة المحدثين، فألفيناه يشدد على قيمة التنغيمات الصوتية، وإن هذه التنغيمات تؤدي إلى معرفة الصفة التي حذفت من سياق التركيب والتي يُفهم معناها من السياق نفسه ففي مثل:

أ - [سير عليه ليل] ← ليل طويل
 ↓
 نغمة صاعدة

ب - [كان والله رجلا] ← رجل شجاع - كريم - فاضل
 ↓
 نغمة صاعدة

^{٨٨} كتاب سيبويه: ٤/٢٢٦.
^{٨٩} الخصائص: ٢/٣٧٢ - ٣٧٣.
^{٩٠} المصدر السابق: ٢/٢٧٣.

ج - [سألناه فوجدناه إنسانا] ← إنسان سمح - جواد

نغمة صاعدة

د - [سألناه وكان إنسانا] ← إنسان لئيم - لحز - بخيل

النغمة الصاعدة

ففي كل هذه الأمثلة حذفت الصفة، وحلت محلها التنغيمات الصوتية الصاعدة التي أغنت عن ذكرها و أدت وظيفتها في التركيب وفي الدلالة.

حذف فعل الشرط:

يقول الشيخ خالد الأزهرى في أثناء حديثه عن حذف فعل الشرط بأن النحويين يجوز عندهم ((حذف ما عُلِمَ من شرط، إن كانت الأداة (إن) حال كونها مقرونة بلا النافية))^{٩١}، وذلك مثل قول الشاعر^{٩٢}:

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكُ الْحَسَامُ

والتقدير: وإن لا تطلقها يعلُ مفرقك الحسامُ

ولكن يمكننا أن نتجاوز هذا التقدير بتطبيقنا للتنغيم الصوتي، ذي النغمة المتصاعدة، ويتضح التنغيم أكثر بتفكيك (إلا) إلى: (إن+لا)، ثم الوقوف على

^{٩١} شرح التصريح على التوضيح: ٢٥٢/٢، وينظر: ظاهرة النيابة في العربية: ٥٥٤.
^{٩٢} شعر الأحوص: ١٨٤، وينظر: الأمالي الشجرية: ٣٤١/١، وهمع الهوامع: ٦٢/٢.

(إن) من خلال وضع نقطة بعدها هكذا: (وإن. لا) فيتصعد الصوت المصاحب للتهديد والوعيد، ويكتنف الموقف حالة من حالات الترقب والتوقع، كل ذلك يغني عن ذكر فعل الشرط، ويؤدي التنغيم في هذه الحالة وظيفية تركيبية ودلالية تفوق فعل الشرط لو أردنا ذكره في هذا السياق.

ومثل ذلك أيضا: **اضرب زيدا إن أساء، وإلا فلا،** إذ الأصل: **اضرب زيدا إن أساء، وإن لا يُسئُ فلا تُضربُه،** فيمكن أن نستغني عن ذلك كله بنغمة تصاعدية تتناسب والحالة المناسبة للسياق بعد (لا) الأولى والثانية على وفق الآتي:

وإن . لا _____ **نغمة تصاعدية**

فلا _____ **نغمة تصاعدية**

ففي هذا التركيب حصل تقديران: التقدير الأول لفعل الشرط (يسئُ)، والتقدير الثاني لجواب الشرط (تضربه)، وعلى هذا يمكن أن تحذف الجملة الشرطية ويستغني عنها بالتنغيم الصوتي في هذا السياق.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنني سميت النغمة في هذا السياق بالنغمة التصاعدية ولم أسمها بالنغمة الصاعدة؛ لأن النغمة في السياقات المذكورة أنفا يغلب عليها الطابع التدريجي في الأداء، فبداية النغمة هبوط ثم صعود شيئا فشيئا حتى يبلغ الصوت مداه في الصعود، فلم يكن من بدايته صاعدا، فلو كان كذلك لأطلقنا عليها ابتداء النغمة الصاعدة.

أحكام مهمة تربط التنغيم الصوتي بالحذف الجائز - نحويا - :

استنادا لما تقدم لا يمكن أن نجعل كل موضوعات النحو ترتبط بالتنغيم الصوتي، ولا يمكن أن نجعل التنغيم الصوتي يرتبط بكل أنواع التأويل النحوي، فإذا ما استقرينا الأبواب النحوية بعامة فإننا نلفي أن بعض هذه الأبواب له طابع صوتي في أدائه وفي دلالاته، وهذا الطابع يجعل هذا العنوان النحوي ملتصقا بظاهرة التنغيم الصوتي أكثر من غيره من العناوين النحوية الأخرى، وعنيت بالأسلوب النحوي ذي الطابع الصوتي ذلك الأسلوب الذي يمكن أن يتعامل مع التنغيم الصوتي تعاملًا مباشرًا من

حيث إمكانية تقدير العنصر النحوي المحذوف والإتيان به بصورة تنغيمية محددة يوجهها السياق التركيبي الذي خضع لحذف ذلك العنصر، من هذا المنطلق نستطيع أن نجعل كل الأساليب النحوية ذات طابع صوتي (منطوق)، لكن لا يمكن جعلها كلها صالحة للتنغيم الصوتي.

و تأسيساً على ما ذكر رأى البحث ارتباط التنغيم الصوتي بالحذف النحوي (الجائز) إذا توافرت الشروط الآتية:

أولاً: أن يكون العنصر المحذوف من سياق التركيب ذا طابع صوتي تنغيمي.

ثانياً: ألا يكون العنصر المحذوف واجب الحذف ولا واجب الذكر؛ فإذا كان واجب الحذف فإن ذكره في سياق التركيب ممتنع وغير جائز، وإذا كان واجب الذكر فإن حذفه من السياق وإحلال شيء محله ممتنع أيضاً، لذا لا يرتبط التنغيم بالتأويل النحوي إلا في حالة كون العنصر المحذوف يمثل حالة من حالات الحذف الجائز؛ لأنه - أي: التنغيم - يحل محل هذا العنصر المحذوف.

ثالثاً: إذا حل التنغيم بوصفه قرينة لفظية (صوتية)^{٩٣} - محل العنصر النحوي المحذوف جوازاً، فإنه في هذه الحالة لا يجوز الجمع بينه وبين التنغيم، إذ إن هذا العنصر - في هذه الحالة - يكون حذفه واجباً، لأنه إذا جمع بينهما يكون التنغيم الصوتي قد فقد ارتباطه بالتأويل النحوي، لأن التنغيم يكفينا مؤونة التقدير والتأويل، هذا من جهة ومن جهة أخرى إذا جمع بينهما يكون التنغيم في هذه الحالة قد فقد أهميته دلالياً، وذهب تأثيره معنوياً.

رابعاً: من هذا المنطلق يقوم التنغيم الصوتي تركيبياً مقام العنصر المحذوف، ولا أقصد بالناحية التركيبية أن التنغيم يحتل مكان العنصر المحذوف نائباً أو مستغنى به أو معوضاً به عن عنصر معين، ولا أقصد أن النغمة الصوتية تقوم بما تقوم به الأداة من ناحية العمل الإعرابي؛ لأن التنغيم وإن كان قرينة لفظية لا يمثل لفظة محددة تحتل مكان هذا

^{٩٣} النحو والدلالة: ١١٨ ، وينظر: دور التنغيم في تحديد معنى الجملة: ٥٠، بحث منشور في مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (٢٨)، العدد الأول، ٢٠٠٦، ص: ٨٧.

المحذوف، وإنما هو طريقة من طرق التعبير تشمل السياق التركيبي كله، فالنغمات (الصاعدة، أو الهابطة، أو المستوية) لا تختص بمكان معين في سياق التركيب، وإنما ميدانها السياق برمته؛ لأن النغمة الصوتية هذا هو طبيعتها، فكأن النغمة في هذه الحالة قد قامت مقام العنصر المحذوف؛ لأنها منعت تقديره في السياق، فقولنا: إن التنغيم قد حل تركيبياً محل العنصر المحذوف فهو من باب التجوز لا الحقيقة، فكأن التنغيم يمثل لفظة حلت محل هذا العنصر، من غير أن يكون هذا الإحلال يمثل في مستواه التركيبي نيابةً أو تعويضاً أو استغناءً، وإن استخدّمنا بعض الألفاظ الدالة على هذه الظواهر إنما أردنا معانيها اللغوية لا معانيها الاصطلاحية، وبمعنى أدق نقول: إن النغمة الصوتية حلت وظيفياً محل العنصر المحذوف من السياق التركيبي، فالنغمة الصوتية أيا كان نوعها تعد فونيميا فوق تركيبية، إذ لا تُلغى العمل الإعرابي للعنصر المحذوف، بل يبقى عمل هذا العنصر موجوداً رفعا أو نصبا أو جزما أو نحو ذلك.

خامساً: النغمات الصاعدة والهابطة والمستوية التي تلف السياق التركيبي بأكمله يحددها ويقرر نوعها الدلالة العامة للسياق، بمصاحبة القرائن الحالية أو المقالية، على وفق ما ذكر سابقاً.

إن المعالجات السابقة التي تم فيها ربط التنغيم بالتأويل النحوي وضحت في المقام الأول ربط المستوى الصوتي بالمستوى النحوي (التركيبي). وأكدت أن المستوى النحوي لا يرتبط فقط بالمستوى الصرفي أو بالمستوى الدلالي بل له ارتباط وثيق الصلة بالمستوى الصوتي أيضاً.

عصارة البحث:

في خاتمة هذا البحث أسجل أهم النتائج التي توصلت إليها، أما بقيتها فهي معروضة في أثناءه، ومن أهم هذه النتائج ما يأتي:

أولاً: يرتبط التنغيم الصوتي بالتأويل النحوي ارتباطاً وثيقاً يتجسد في ظاهرة الحذف وبخاصة الجائز منه، فعند حذف العنصر النحوي ذي الطابع

التنغمي من سياق التركيب النحوي، نستطيع حينها تطبيق التنغيمات المتنوعة على هذا السياق.

ثانياً: لا يمكن الجمع بين العنصر المحذوف من سياق التركيب والتنغيم الصوتي، لأن التنغيم الصوتي في حالة حذف العنصر النحوي تكون دلالاته وتأثيره على السياق أقوى بكثير في حالة وجود هذا العنصر في سياق التركيب، فالتنغيم الصوتي يؤدي دلالة المحذوف وزيادة.

ثالثاً: العنصر النحوي الذي حذفه جائز في سياق التركيب يمكن أن نطبق عليه التنغيم الصوتي، ونربط التنغيم في هذه الحالة بالتأويل النحوي؛ لأن التقدير والتأويل في هذه الحال ممكن ومتاح، أما عندما يكون العنصر النحوي حذفه واجب، أو ذكره واجب فإن التنغيم الصوتي في هذه الحالة لا يرتبط بالتأويل النحوي؛ لأن التنغيم في الأصل يحل محل هذا العنصر المحذوف جوازا.

رابعاً: ليس كل الأبواب النحوية يمكن أن نطبق عليها ظاهرة التنغيم، عدا الأبواب التي لها طابع صوتي (تنغمي)، تحوي هذه الأبواب على عناصر تنغيمية محددة، لذا حدد البحث المواضيع التي يمكن أن نربط فيها التنغيم الصوتي بظاهرة التأويل النحوي، وهي:

أ - التنغيم الصوتي يغني عن ذكر الأداة - نحويا - ويظهر ذلك في أسلوب الاستفهام والنداء والشرط.

ب - التنغيم الصوتي يغني عن ذكر العامل النحوي، ويكون ذلك في أسلوب التحذير والإغراء.

ج - التنغيم الصوتي يغني عن ذكر بعض مكونات الجملة - نحويا -، ويظهر ذلك في حذف الصفة، وحذف فعل الشرط في بعض سياقات الجملة الشرطية.

خامساً: يرتبط التنغيم الصوتي بالحذف الجائز - نحويا - في المواطن الآتية:

أ - حذف أداة الاستفهام.

ب - حذف أداة الشرط.

ج - حذف الصفة.

د - حذف أداة النداء.

هـ - حذف أداة التعجب.

ويمكن أن تطبق الآلية نفسها على الاستغاثة والندبة بوصفهما أسلوبين من الأساليب النحوية التي يمكن أن تطبق عليهما التنغيم الصوتي.

سادساً: النغمات الصوتية الصاعدة أو المتصاعدة أو الهابطة أو المستوية لا يمكن أن نقول عنها إنها نابت عن المحذوف أو جاءت عوضاً عنه أو جاءت مستغنى بها؛ لأن كلا من النياحة والتعويض والاستغناء بوصفها ظواهر نحوية لها شروطها ومواضعها، إنما يمكننا القول إن هذه النغمات حلت وظيفياً محل العنصر المحذوف من غير قول بالنياحة أو التعويض أو الاستغناء.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١ - الأصول (دراسة أبيستومولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، د/تمام حسان، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨م.

٢- أصول النحو العربي، د/محمد عيد، القاهرة: عامل الكتب، ١٩٧٣م.

٣- الأمالي الشجرية، هبة الله ابن الشجري بن علي. بت د محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

٤- البحر المحيط، أبوحيان محمد بن يوسف الأندلسي، بت عرفات العشا حسونة وزهير جعيد. بيروت: دار الفكر. لا . ط، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

٥- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، بت طه عبدالحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر: ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠.

٦- التأويل النحوي: مفهومه وأسبابه، عبدالله محمد زين بن شهاب. مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، المجلد ٨، العدد ٢، ديسمبر ٢٠١١ م

٧- تفسير التحرير والتوير، محمد الطاهر بن عاشور. مؤسسة التاريخ، بيروت، الأولى، لا.ت.

٨- التراكيب الإسنادية: الجمل الظرفية - الوصفية - الشرطية))، علي أبو المكارم. مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

٩- التنغيم وأثره في اختلاف المعنى ودلالة السياق، سهل ليلي. مجلة جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد (٧)، ٢٠١٠ م

١٠- التنغيم وأثره في التوجيه النحوي في كتب الحجة في القراءات السبع، عمارة نعمة نعيمش ع. مجلة آداب ذي قار، العدد (٦)، المجلد (٢)، حزيران، ٢٠١٢ م

١١- الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبو أوس إبراهيم الشمسان، عابدين: مطابع الدجوي، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

١٢- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد الخضري، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨ م

١٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان القاهرة: دار إحياء التراث العربي، لا.ت

١٤- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، بت محمد علي النجار، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠ م

١٥- دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٦ م

- ١٦ - دراسات في اللسانيات العربية ،عبدالحميد السيد،عمان - الأردن:دار حامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،٢٠٠٤م
- ١٧ - دور التنعيم في تحديد معنى الجملة العربية ،سامي عوض،وعادل علي نعامة .مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية،سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية،المجلد(٢٨)،العدد(١)،٢٠٠٦م
- ١٨ - ديوان الكميت بن زيد الأسدي ،ت د محمد نبيل طريف،دار صادر،بيروت.الطبعة الأولى.٢٠٠٠م
- ١٩ - ديوان عمر بن أبي ربيعة ،ت محمد محيي الدين عبدالحميد،القاهرة،الطبعة الثالثة،١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م
- ٢٠ - ديوان المتنبي،أحمد بن الحسين.تصحيح مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبدالحفيظ شـلبي،مطبعة مصطفى البـابـي الحلبي،القاهرة،١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م
- ٢١ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني،أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي،ت محمد أحمد الأمد و عمر عبدالسلام السلامي،بيروت:دار إحياء التراث العربي،الطبعة الأولى،١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
- ٢٢ - شعر الأحوص ،ت: د إبراهيم السامرائي،بغداد:مكتبة الأندلس،١٩٩٦م.
- ٢٣ - شرح التصريح على التوضيح ،خالد الأزهرري،بيروت:دار الفكر،لا ت.لا.ط
- ٢٤ - شرح الرضي على الكافية ،محمد بن الحسن الرضي،تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر،جامعة قاريونس،بنغازي،الطبعة الثانية،١٩٩٦م
- ٢٥ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،بهاء الدين عبدالله بن عقيل،ت محمد محيي الدين عبدالحميد،مطبعة السعادة،القاهرة:الطبعة الرابعة عشرة،١٩٦٤م

- ٢٦ - شرح اللمع ،ابن برهان العكبري، ت د فائز فارس،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- ٢٧ - شرح المفصل،يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب،بيروت،لا.ب.ت
- ٢٨ - صفوة التفاسير ،محمد بن علي الصابوني، دار إحياء التراث العربي،بيروت: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م
- ٢٩ - الصوت اللغوي في القرآن،الدكتور محمد حسين علي الصغير،دار المؤرخ العربي،بيروت.
- ٣٠ - ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ،طاهر سليمان حمودة، الإسكندرية:الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،١٩٨٣م
- ٣١ - ظاهرة النيابة في العربية ،عبدالله صالح بابعير،.حضر موت:دار حضر موت للدراسات والنشر،مؤسسة العون للتنمية،الطبعة الأولى،٢٠٠٠م
- ٣٢ - ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل والتفاصيل ،مهدي أسعد عرار،دار وائل للنشر،الأردن،الطبعة الأولى،٢٠٠٣م
- ٣٣ - علم الأصوات،كمال بشر،.القاهرة:دار غريب للنشر والتوزيع،لا.ب.ت،٢٠٠٠م
- ٣٤ - العين ،الخليل بن أحمد الفراهيدي،.ت د/ مهدي المخزومي،ود/إبراهيم السامرائي،دار الرشيد،بغداد: ١٩٨٠م
- ٣٥ - علم وظائف الأصوات اللغوية،الدكتور عصام نور الدين ،دار الفكر اللبناني،بيروت:ط ١، ١٩٩١م.
- ٣٦ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ،محمد بن علي بن محمد الشوكاني،.دار ابن كثير،دمشق - بيروت،الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- ٣٧ - في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) ، خليل عمارة، عالم المعرفة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٣٨ - كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٣٩ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لا ط ، لا ت.
- ٤٠ - لطائف الإشارات لفنون القراءات، الإمام شهاب الدين أحمد القسطلاني، تحقيق: عامر السيد عثمان، والدكتور عبدالصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- ٤١ - اللغة العربية ثوابت ومتغيرات، محمد عبدو فلفل، دار الينابيع، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢ م.
- ٤٢ - اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٩ م.
- ٤٣ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، ت علي النجدي ناصف، ود/عبدالحليم النجار، ود/عبدالفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة: دار التحرير للطبع والنشر، ١٣٨٦ هـ.
- ٤٤ - معاني القرآن، الأخفش سعيد بن مسعدة ت د عبدالأمير الورد، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ م.
- ٤٥ - معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، ت محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣ م.
- ٤٦ - معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد - بيت الحكمة: ١٩٩١ م.
- ٤٧ - المعنى وبناء القواعد النحوية، محمود حسن الجاسم، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٥، العدد الأول والثاني، ٢٠٠٩ م.

- ٤٨ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٤٩ - المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، ت د كاظم بحر المرجان، بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢.
- ٥٠ - المقتضب، أبو العباس المبرد، ت محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لا. ط. لا. ت.
- ٥١ - مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، عبدالفتاح الحموز، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن: مجلد ٢، العدد الأول، ١٩٨٧م.
- ٥٢ - مناهج البحث في اللغة، تمام حسان. مطبعة الأنجلو مصرية، ١٩٥٥م.
- ٥٣ - من وظائف الصوت اللغوي، أحمد كشك، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.
- ٥٤ - المنهج الوصفي في كتاب سيوييه، نوزاد حسن أحمد، جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ٥٥ - النحو والدلالة. مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٥٦ - نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- ٥٧ - نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، كابوتشان كراتشيا، ترجمة: جعفر دك الباب، دمشق، ١٩٨٠، لا. ط.
- ٥٨ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٢٧هـ

ملخص البحث:

تناول البحث جزئية من جزئيات ربط المستوى الصوتي بالمستوى النحوي التركيبي، وتجلى ذلك في عقد الصلة بين التنغيم الصوتي والتأويل النحوي، من حيث إمكانية التخفف من التأويل النحوي والتعويل على التنغيم الصوتي للحد من إجراء بعض التأويلات النحوية في بعض الأساليب النحوية التي لها طابع صوتي تنغمي، لكن ليس كل باب نحوي يمكن أن يُعالج معالجة صوتية تنغمية، ومن هنا يرتبط التنغيم الصوتي بالتأويل النحوي في ظاهرة الحذف وبخاصة الجائز منه، فعند حذف العنصر النحوي ذي الطابع التنغمي من سياق التركيب نستطيع حينها تطبيق التنغيمات الصوتية على هذا السياق، لأجل ذلك لا يمكن الجمع بين العنصر المحذوف من سياق التركيب والتنغيم الصوتي لأنه لو حصل الجمع لافْتُقِدَتْ علاقة التنغيم بالتأويل النحوي حينئذ، و لافْتُقِدَتْ دلالة التنغيم التي تؤدي دلالة العنصر المحذوف وزيادة . على هذا الأساس حدد البحث المواضيع التي يمكن أن يُربطَ فيها التنغيمُ بظاهرة التأويل النحوي في أن التنغيم يعني عن ذكر الأداة - نحويًا - وبخاصة في أسلوب الاستفهام والنداء والشرط، ويعني عن ذكر العامل النحوي ويكون ذلك في أسلوب التحذير والإغراء، ويعني أيضا عن ذكر بعض مكونات الجملة - نحويًا - ويتجلى ذلك في حذف الصفة وحذف فعل الشرط في بعض سياقات الجملة الشرطية.

